العرب
الثلاثاء 2020/01/07
السنة 42 العدد 11579

مخاوف الحرب تربك الحسابات المالية والاقتصادية للمنطقة

تكلفة التأمين على أدوات الدين السيادية تقفز إلى مستويات قياسية

خيّم الغموض والقلق على أسواق الشرق الأوسط في ظل ارتفاع مخاطر اندلاع حرب شاملة بين واشنطن وطهران. وظهر ذلك جليّا في تراجع قيمة السندات السيادية ومؤشرات أسواق الأسهم في المنطقة.

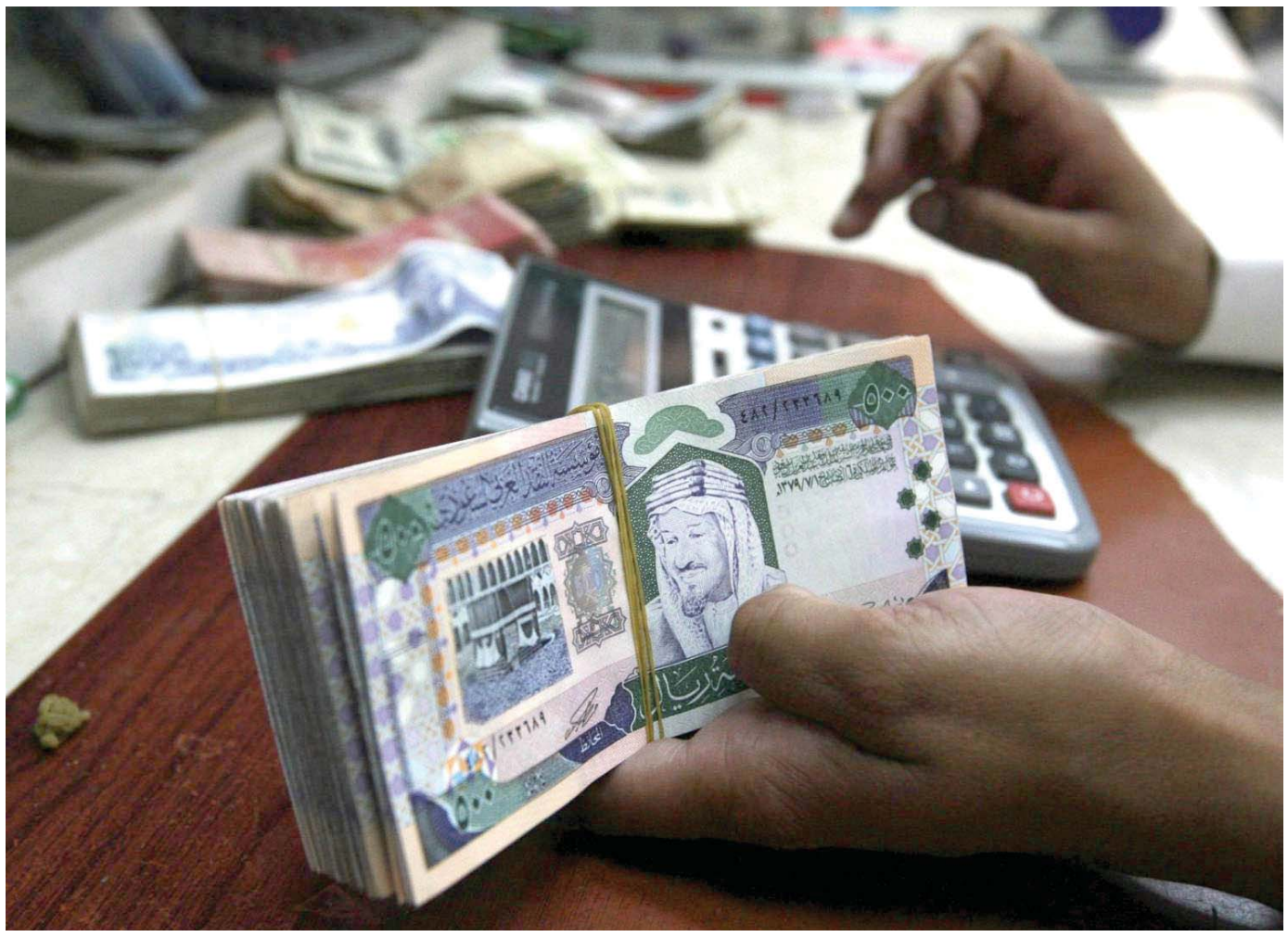

مخاوف من اتساع دائرة المخاطر

لندن - ارتبكت الحسابات المالية والاقتصادية للمستثمرين المحليين والعالميين المتعلقة بأسواق المال في الشرق الأوسط، وخاصة القريبة جغرافيا من إيران مع ارتفاع التصعيد إلى حافة الهاوية منذ قيام الولايات المتحدة بقتل قائد فيلق القدس الإيراني قاسم سليماني.

وقالت وكالة موديز للتصنيفات الائتمانية أمس إن التبعات الائتمانية لصراع عسكري بين واشنطن وطهران ستعتمد على عوامل كثيرة مثل مداه الزمني ونطاقه. ورجّحت أن تؤثّر بشكل كبير على العراق ومصدري أدوات الدين في الخليج وربما لبنان.

وأضافت أن القنوات الرئيسية لحركة الائتمان سوف تتلقى التأثير الفوري للصدمة على الصادرات والإيرادات المالية، إذا أدى التصعيد إلى إلحاق ضرر كبير وطويل الأمد بطاقة إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي.

جيسون توفي

الحرب يمكن أن تقلص الناتج العالمي 0.5 بالمئة أو أكثر

فراس موداد

التصعيد يفاقم حاجة دول الخليج للتمويل ويرفع تكلفة الاقتراض

وفي مؤشر رئيسي، على خطورة الآفاق المستقبلية، قفزت تكلفة التأمين على ديون السعودية من خطر التخلّف عن السداد بمقدار السُدس منذ اغتيال سليماني يوم الجمعة الماضي، في انعكاس لوطأة رد الفعل في أسواق الشرق الأوسط عموما.

وبلغت عقود مقايضة مخاطر الائتمان السعودية لخمس سنوات أمس 64 نقطة أساس، ارتفاعا من 55 نقطة في الثاني من يناير، وفقا لبيانات آي.أتش. أس ماركت.

وتزيد تلك القفزة في تكلفة التأمين على ديون السعودية، على الارتفاع الذي حدث في أعقاب هجمات سبتمبر على منشأتي نفط سعوديتين، والذي أسفر في بداية الأمر عن هبوط إنتاج أكبر مصدر للنفط في العالم إلى النصف تقريبا.

وتمثل تداعيات التصعيد على الحسابات المالية السعودية عنوانا أساسيا بسبب كونها خصم إيران الرئيسي في المنطقة.

وانعكس ذلك في تراجع السندات الدولية التي أصدرتها الحكومة السعودية نحو عشر نقاط أساس في الآجال الأطول على المنحنى عند المقارنة بمستويات ما قبل الغارة الأميركية.

وتراجع سهم شركة أرامكو إلى 34.5 ريال (9.20 دولار) مسجلا أدنى مستوى له منذ بدء تداولها في 11 ديسمبر الماضي، عقب طرح عام أولي حطم أرقاما قياسية، لكنه لا يزال أعلى من سعر الطرح البالغ 32 ريالا.

وظهر تأثير الهجوم في أسواق الدين الأخرى في الخليج، لكنه كان أقل بشكل ملحوظ، ففي دبي ارتفعت عقود مقايضة مخاطر الائتمان نقطة أساس واحدة فقط في حين زادت عقود أبوظبي إلى 37 نقطة أساس من 34 في الأسبوع الماضي.

وقال مصرفي متخصص في الدين في دبي، طلب عدم نشر اسمه، إن أي خطط محتملة للمقترضين في المنطقة إلى إصدار أوراق جديدة ستتأجل على الأرجح نظرا إلى التقلبات في السوق.

وأضاف أن "الكثير من المستثمرين الأجانب تحركهم عناوين الأخبار، ولذا سيحجمون عن أي نشاط في المنطقة في ظل هذه الأوضاع المتوترة".

وسبق أن قالت السعودية إنها تتطلع لإصدار أدوات دين جديدة مقومة بالدولار لأغراض خاصة بالميزانية في بداية هذا العام.

وقال فراس موداد، مدير الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في آي.أتش.أس ماركت إنه "كلما تفاقم التصعيد، زادت حاجة دول الخليج العربية للتمويل وزاد الطلب على الدين لكن سترتفع أيضا تكلفة الاقتراض الجديد".

وتباين أداء أسواق الأسهم في المنطقة بعدما تراجعت يوم الأحد بشكل حاد، لكنها تحركت في نطاق ضيق أمس بانتظار تطورات جديدة لتحديد بوصلة التعاملات.

وواصلت أسعار النفط الزيادة أمس ارتفاعها الكبير، حيث وصل سعر مزيج برنت القياسي في العقود الآجلة لخام برنت إلى 70.72 دولار للبرميل وسط مخاوف حيال التأثير المتوقع للأزمة على الإمدادات.

ويعكس ذلك قلق الأسواق من تفاقم الصراع في الشرق الأوسط والتأثير المحتمل على إمدادات المنطقة، التي تسهم بنحو نصف صادرات النفط الخام في العالم، حيث تمر خُمس شحنات النفط العالمية عبر مضيق هرمز.

وقال نوربرت روكر مدير الاقتصادات لدى بنك جوليوس باير السويسري إن "الوضع يضفي الكثير من الضبابية على محاولات التنبؤ الجيوسياسي بردود الأفعال".

ويرى جيسون توفي كبير اقتصاديي الأسواق الناشئة في كابيتال إيكونوميكس أن اندلاع الحرب بين الولايات المتحدة وإيران يمكن أن يقلص الناتج المحلي الإجمالي عالميا بواقع 0.5 بالمئة أو أكثر. ويرجع ذلك بصفة أساسية لانهيار الاقتصاد الإيراني وأيضا إلى تأثير ارتفاع أسعار النفط".

وارتفعت عقود التأمين على الديون من مخاطر التخلّف عن السداد التي يشتريها المستثمرون لحمايتهم في حالة التخلّف عن السداد بأكثر من 13 بالمئة يوم الجمعة عقب مقتل سليماني حسب بيانات رفينيتيف.

وتتجه الأنظار إلى التطورات في العراق باعتباره ساحة المواجهة الرئيسية، بعد أن اندفع البرلمان إلى مطالبة الحكومة بمطالبة الولايات المتحدة بالانسحاب من العراق.

وتصاعدت أصوات الميليشيات المرتبطة بإيران في محافظة البصرة الغنية بالنفط، ونظمت أمس احتجاجات أمام مقرّ شركة أكسون موبيل الأميركية، مطالبين الشركة بالرحيل من البلاد.

وقال مصدر أمني في قيادة شرطة البصرة طلب عدم الإشارة إلى اسمه إن "المحتجين رفعوا شعارات تطالبهم بالرحيل الفوري من العراق ومغادرة الحقول النفطية".

ويخشى محللون أن يصل الرد الإيراني إلى دفع العراق إلى الفوضى الشاملة وإيقاف صادرات البلاد النفطية، التي تصل إلى 3.5 مليون برميل يوميا من الموانئ الجنوبية على الخليج.

ويمكن أن يؤدّي ذلك إلى ارتفاع الأسعار إلى مستويات فلكية، بسبب صعوبة تعويض تلك الإمدادات الكبيرة، الأمر الذي يضع ضغوطا هائلة على الإدارة الأميركية.

استراتيجية أردنية شاملة لتسريع تحقيق أمن الطاقة

كشف الأردن عن مخطط استراتيجي بعيد المدى لتحقيق أمن الطاقة وتعزيز كفاءة استهلاك الكهرباء في إطار برنامج متكامل لتلبية المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية في جميع أنحاء البلاد، التي تعاني من أزمات متراكمة منذ سنوات بفعل السياسات المرتبكة والاضطرابات الإقليمية.

عمان - كثّف الأردن جهوده نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة وخاصة الكهرباء في ظل تسارع نمو الطلب نتيجة التنمية المتسارعة في كافة القطاعات الاقتصادية وارتفاع مستوى معيشة السكان، في وقت تتزايد فيه مساهمة الطاقات المتجددة في المزيد من استهلاك الطاقة.

وأعلنت وزيرة الطاقة والثروة المعدنية هالة زواتي الاثنين خلال جلسة نظمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي تحت عنوان "نحو نموذج اقتصادي جديد" أنه سيتم الإعلان خلال الأسبوعين المقبلين عن استراتيجية قطاع الطاقة للأعوام 2020 إلى 2030.

وتشمل الاستراتيجية خطة تنفيذية تركز على تحقيق أمن التزوّد بالطاقة وتنويع مصادرها وخفض التكاليف والاعتماد على المصادر المحلية.

وجاء هذا الإعلان بعد ساعات من تأكيد رئيس الوزراء عمر الرزاز على أن الحكومة بصدد مراجعة جميع اتفاقيات الطاقة.

تأمين الإمدادات صداع مزمن للدولة

وتقدم الحكومة دعما كبيرا للعديد من القطاعات للحصول على الكهرباء، في مقدمتها الزراعة بنحو 56.5 مليون دولار، بينما يتم دعم الصناعات الصغيرة بنحو 41 مليون دولار.

ويتمتع الأردن بأحد أعلى المعدلات العالمية من حيث استيراد الطاقة من الخارج، فالتقديرات تشير إلى أنه يستورد أكثر من 95 بالمئة من احتياجاته وأغلب الإمدادات تأتي من الدول العربية المجاورة.

وذكرت وكالة الأنباء الرسمية أن وزارة الطاقة وبالتعاون مع وزارة الإدارة المحلية ستحيل خلال الربع الأول من العام الحالي عطاء استبدال وحدات الإنارة في جميع طرق بلديات البلاج بأخرى موفرة للطاقة، وستزوّد مباني البلديات بأنظمة خلايا شمسية لتوليد الكهرباء.

وتأتي هذه الخطوة في مسار طويل بدأته الحكومة قبل سنوات لتخفيف الأعباء المالية على الموازنة بهدف تقليص العجز تدريجيا.

وكانت شركة الكهرباء الحكومية (نيبكو) قد أكدت أنها لا زالت تتحمل تركة الديون السابقة المتراكمة بحوالي 5.5 مليار دينار (7.8 مليار دولار) والمتمثلة في تكاليف خدمة للديون وفوائد للقروض المترتبة عليها.

وقال المدير العام للشركة أمجد رواشدة الأحد الماضي، إن انقطاع إمدادات الغاز المصري إلى الأردن أجبر الشركة على البحث عن بدائل من الدول المجاورة عبر خطوط الأنابيب.

وأضاف أن استيراد الغاز الإسرائيلي من خلال شركة نوبل أنرجي الأميركية كان "الخيار الوحيد المتاح بسبب الظروف الإقليمية".

وأوضح إن الاتفاقية تنص على غرامة تصل إلى 1.5 مليار دولار على شركة نيبكو و1.2 مليار دولار على شركة نوبل إنرجي في حالة حدوث انتهاكات للصفقة.

وخرج المئات من الأردنيين إلى الشارع الجمعة الماضي احتجاجا على استيراد الغاز الطبيعي من إسرائيل إلى البلاد.

وفي مارس الماضي، دعا البرلمان الأردني إلى إنهاء اتفاق شراء الغاز الطبيعي من إسرائيل، حيث أن شركة نوبل إنرجي هي صاحبة السيطرة الرئيسية على حقل غاز ليفياثان الإسرائيلي.

هالة زواتي

سنعلن استراتيجية قطاع الطاقة للأعوام 2020 إلى 2030

وستلبي الصفقة 40 بالمئة من احتياجات الأردن من الغاز وتوفر حوالي 600 مليون دولار كل عام، وفقا للشركة.

وبموجب الاتفاقية ستقدم شركة نوبل إنرجي غازا قيمته 15 مليار دولار للأردن لمدة 15 عاما، وهو ما يعادل 300 مليون قدم مكعبة يوميا.

وكانت زواتي قد ذكرت في العام الماضي أن "صندوق تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة نفذ خلال السنوات الأربع الماضية مشاريع تعزز مساهمة الطاقة البديلة في خليط الطاقة الكلي".

وأوضحت حينها أن الوزارة ساهمت في جهود استدامة التنمية بقيمة 70 مليون دولار بلغت حصة الصندوق منها 27.8 مليون دولار.

وأشارت إلى أن المشاريع تشمل القطاعات الصناعية والزراعية والسياحية ودور العبادة والمدارس والمنازل.

وحتى الآن، استطاعت البلاد جذب استثمارات بحوالي 2.2 مليار دولار ونجحت في تطوير ما مجموعه 1.5 غيغاواط من الطاقة المتجددة.

ولا يزال الاقتصاد الأردني تحت مجهر صندوق النقد الدولي الذي يضغط بشدة على الحكومة من أجل الإسراع في تنفيذ الإصلاحات المتفق عليها.

وسوف تبحث بعثة الصندوق مع الحكومة الأردنية خلال الشهر الجاري، اعتماد برنامج اقتصادي جديد خلال السنوات المقبلة.

ونقلت وسائل إعلام محلية عن مسؤول رفيع المستوى، قوله إن "الحكومة وصندوق النقد من المنتظر أن ينهيا خلال الزيارة المرتقبة للبعثة هذا الشهر كافة الترتيبات الخاصة باعتماد البرنامج الاقتصادي الجديد".

وتم إعداد هذا البرنامج في سياق توجه الحكومة للاعتماد على الذات في إدارة الشأن المالي وتحفيز الوضع الاقتصادي دون ترتيب ضرائب أو زيادة جديدة على الأسعار.

وكان وزير المالية، محمد العسعس، قال خلال تقديمه مشروع قانون الميزانية لسنة 2020 أمام مجلس النواب إن "الأردن بدأ التفاوض مع صندوق النقد الدولي بشأن برنامج اقتصادي جديد مدته ثلاث سنوات لتحفيز النمو الاقتصادي".

وأشار إلى أن علاقة الأردن مع صندوق النقد هي علاقة استشارية تشاركية تهدف للوصول إلى تفاهمات تضمن تسريع وتيرة النمو الاقتصادي.

الأزمات تخنق سوق العقارات الأردنية

عمان - أظهرت بيانات رسمية حديثة الاثنين مدى تراجع أداء سوق العقارات الأردنية بسبب تأثرها بالعديد من العوامل الداخلية والخارجية جعلتها تسقط في دائرة الانكماش.

وانخفضت قيمة المبيعات العقارية في البلاد بنحو 12 بالمئة بنهاية العام الماضي على أساس سنوي لتبلغ 4.63 مليار دينار (6.5 مليار دولار).

وتظهر الأرقام الصادرة عن دائرة الأراضي والمساحة تصدر العراقيين قائمة المشترين الأجانب باستثمارات بلغت 121.7 مليون دولار، يليهم السعوديون باستثمارات قدرها 43.65 مليون دولار.

وعزا عاملون في قطاع العقارات ذلك التراجع إلى تأثير التوترات الإقليمية والإجراءات البيروقراطية في الدوائر الحكومية.

وكان خبراء قد شككوا في نجاح الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في نوفمبر الماضي لتحفيز السوق العقارية على المدى القصير رغم التحسن الطفيف الذي شهده القطاع مؤخرا.

وهناك مطالبات من قبل القطاع باتخاذ خطوات أخرى أكثر جرأة واعتماد أدوات أكثر فاعلية باعتباره من أبرز ركائز النمو الاقتصادي.